لفظة للتنصيص على الوحدة وليس اللفظ بجمع وانما يقال ذلك فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق واعترض بانه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه فزيد قائم مثلا هو الكلام ولفظك اذا عنيت به المصدر متعلق بهذه الجملة والجواب ان اللفظ هنا مصدر اطلق على المفعول به ∴ تنبيهات الاول لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالاسناد قال في شرح التسهيل وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على ان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة الثاني لم يشترط ابن طلحة في الكلام التركيب فزعم ان الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب والصحيح ان الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما لا واحدة منهما الثالث قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعل ذلك الفعل او خبر ذلك المبتدا لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال والمستغني عن هذه الزيادة جوابان احدهما ان يقول لا نسلم ان مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطا والثاني ان يقال كل واحد من المصطلحين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فمعناها مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم راوا شبحا زيد اي المرئي زيد اسمي مختصرا واقول ان صدور الكلام من ناطقين غير متصور لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما اجاب به ثانيا وقوله من واسم وفعل ثم حرف الكلم بيان لما

يتألف

يتألف منه الكلام اي والكلم التي يتألف منها الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها ودليل الحصر ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلته بطرفيه فهي الاسم والا فهي الفعل واول من قسم الكلم هذه القسمة وسماها بهذه الاسماء امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون مجمعون على ان اقسام الكلمة ثلاثة الا من لا يعتد بخلافه واعلم ان الكلم اسم جنس جمعي واقل ما يتناول ثلاث كلمات وبينه وبين الكلام عموم من وجه وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة انه يتناول المركب من كلمتين فصاعدا واخص من جهة انه لا يتناول غير المفيد والكلم اعم من جهة انه يتناول المفيد وغير المفيد واخص من جهة انه لا يتناول المركب من كلمتين كما سبق فان قلت مقتضى قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان الكلم مخصوص بما تركب من اسم وفعل وحرف وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة اجناس نحو ان زيدا ذهب ومن جنسين نحو ان زيدا ذاهب او من جنس واحد نحو غلام زيد زيد ذاهب قلت المعني بالكلم هنا الاجناس الثلاثة اعني الكلمة التي يراد بها جنس الاسماء والكلمة التي يراد بها جنس الافعال والكلمة التي يراد بها جنس الحروف والكلم بهذا الاعتبار لا تقع الا على الثلاثة المذكورة ولا يتصور فيه غير ذلك واما اطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الاحاد لان الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم او الفعل او الحرف تطلق ويقصد بها احاد الاسماء والافعال والحروف فاذا قيل في نحو ان زيدا ذاهب هذا كلم فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتامله واورد على الناظم انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الاسم والفعل والحرف اقسام للكلمة لا اقسام الكلام واقسام الكلام اسماء وافعال وحروف لان علامة صحة القسمة جواز اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الاقسام والجواب ان هذا من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من